

أهمية المفاهيم في البحث الاجتماعي بين الأطر النظرية والمحددات الواقعية

ملخص

في هذا المقال يحاول الباحث أن يبرز الأهمية العلمية التي تكتسبها المفاهيم في علم الاجتماع، منطلقاً من الأهمية التي يوليها جل المختصين لعلاقة التأثير المتبادلة بين النظرية والبحث. فالمفاهيم هي بمثابة حلقة وصل بين النظرية والبحث، كما أن لكل منها محددات نظرية تحيط به وأبعاد ومتغيرات إجرائية تخصه. لذلك فإن عملية تحديد المفاهيم تكتسب أهمية بالغة في أي بحث اجتماعي، لها شروط خاصة وأن الاستغناء عنها يعتبر تقصيراً منهجياً يجب تفاديه.

د. علي غربي

معهد علم الاجتماع
جامعة منتوري،
قسنطينة، الجزائر

أولاً: البحث الاجتماعي والنظرية الاجتماعية

يعتبر البحث الاجتماعي أحد آليات النظرية الاجتماعية التي بواسطتها تستطيع أن تبرهن على أحد أهدافها، أو قضاياها، أو قوانينها التي تريد الوصول إليها في صياغتها أو أن توسع من تعميماتها، أو أن تحول نصوصها إلى قضايا ناضجة ومكتملة. بتعبير آخر نقول أنه إذا غاب البحث الاجتماعي تفقد النظرية مصداقيتها وبرهانها وتصميمها. وذلك لأن البحث الاجتماعي هو المورد الرئيس للأحداث الاجتماعية المبرهنة والمستمدة من الواقع، وهو كذلك الأكفأ في تحقيق مطلب الموضوعية "النسبية". وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموضوعية في علم الاجتماع خاصة، وبقية العلوم الاجتماعية الأخرى عموماً، هي ليست نفس الموضوعية في العلوم الطبيعية (لأنها تتعامل مع الإنسان في المجتمع، وكليهما في تغير مستمر). إذ لا توجد في علم الاجتماع موضوعية محايدة

Abstract

The aim of this article is to throw light on the main characteristics which distinguish the two kinds of concepts: theoretical and operational.

However, concepts in sociology are generally regarded as being at a lower level of abstraction than theories, but they are necessary parts of such a theory; since theories are constructed from concepts.

Because reality is changing, then concepts are to be so. For this reason, conceptual clarification and redefinition are continuing tasks in sociology.

Thus concepts had to be analysed and renewed according to reality. Among criteria that have to be taken into

تماما وخالية من القيم تماما، وفي هذا السياق يذهب "عبد الباسط عبد المعطي" إلى أن الموضوعية في علم الاجتماع، وفي غيره من العلوم الاجتماعية، يجب أن تصاغ في معناها ومعاييرها في ضوء الطابع النوعي لهذه العلوم وليس قياسها على نتائج العلوم الطبيعية. مع ملاحظة أنه لا توجد صفة واحدة شاملة في العلوم الطبيعية متفق عليها لضمان الموضوعية الكاملة. و ما يمكن أن يقال بشأن الموضوعية في علم الاجتماع هو أن

consideration in using concepts, are precision, clarification, empirical anchorage and not contradictories with other concepts and theories.

Finally, it is necessary to mention that concepts are either operational and theoretical. But all are useful for the formation of theories. This article deals with concepts and emphasises its crucial importance in sociology.

تحقيقها يرتبط:

(ا) - بالروية الشمولية للواقع الاجتماعي، فكلما كانت نظرتنا ورؤيتنا شمولية كلما اقتربنا من الفهم الأدق للواقع.

(ب) - أن أساليب البحث والدراسة يجب ألا تشوه الواقع الاجتماعي في حركته وتفاعلاته.

(ج) - أن أدوات الملاحظة يجب أن تقرب الباحث من ظواهر دراسته، وتجعله أكثر قدرة على الإحاطة بالظواهر وتفصيلاتها.

(د) - أن ثمة عددا من القيم الأساسية على الباحث الالتزام بها، منها، الدقة والأمانة في عرض البيانات وإثبات المصادر...

(هـ) - تصريح الباحث عن موقفه النظري والأيدولوجي واختياراته الاجتماعية [عبد الباسط عبد المعطي، 1987، 49].

إن البحث الاجتماعي هو الذي يساعد النظرية على أن تكسب مصداقيتها وكفاءتها البرهانية الواقعية، كما أنه في المقابل كذلك هو الذي قد يرفض، يعدل أو يضيف إلى ما جاءت به نظرية أو نظريات أخرى من نتائج أو أفكار أو رؤى. حيث يتم بواسطة البحث الاجتماعي التأكيد والقبول بمدى كفاءة نظرية ومصداقيتها الواقعية، كما يمكن كذلك التخلي عن بعضها الآخر، إذا استجدت وقائع جديدة (والتي يتم التعرف عليها بواسطة البحث الاجتماعي) وذلك على خلاف ما هو قائم.

وإذا كنا قد أبرزنا أهمية البحث بالنسبة للنظرية، فإن لهذه الأخيرة نفس الأهمية بالنسبة للبحث، إذ تحدد للباحث أساس الاختيار الذي يستند إليه في انتقائه لوقائع معينة أو لجوانب منها تستأهل الدراسة. فالباحث قبل الشروع في بحثه يتعين عليه أن يسترشد بأفكار أو نظريات قائمة حول طبيعة الظاهرة التي يريد استجلاء حقيقتها. ويبقى البحث هو الذي يدعم، يرفض أو يعدل تلك الأفكار، "فالوقائع هي السبيل الموصل إلى رفض النظريات القائمة أو إعادة صياغتها، ذلك أن النظرية يتعين عليها أن تكون متوافقة مع الوقائع، وهي تصبح بحاجة إلى تعديل حين تستجد وقائع تخالفها، فحينما تتراكم ملاحظات وشواهد يكشف عنها البحث العلمي فإن ذلك بدوره يصبح مصدر ضغط على النظريات القائمة [محمد علي محمد، 1986، 76].

وإذا كنا نتفق على أن الواقع الاجتماعي متداخل ومتشابك الأبعاد، فإن الباحث الاجتماعي فيه هو بمثابة قائد سفينة في محيط واسع هو بحاجة إلى "بوصلة" توجهه في إبحاره وتهدية في تنظيم مسيرته للوصول إلى مبتغاه. وما البوصلة بالنسبة للملاح إلا النظرية بالنسبة للباحث في علم الاجتماع. ولهذا "بمقدار دقة النظرية وانضباطها يكون بلوغ الأهداف البحثية... فالملاحظة العلمية بحاجة إلى ما يوجهها نحو ما يجب ملاحظته. وأن هذا التوجيه تسهم فيه النظرية العلمية. كما أن الوصف بحاجة إلى أسس تساعد في توفيرها المفاهيم والقضايا النظرية. والأمر نفسه ينطبق على التحليل ووحداته، والتفسير وتساؤلاته وفرضياته" [عبد الباسط عبد المعطي، 1987، 50].

إذن، وبالاستناد إلى هذه العلاقة الدينامية والمستمرة بين النظرية والواقع يمكننا القول بأن النظرية ليست عالماً مغلقاً على ذاته أو أنها بمثابة تفكير فلسفي، وإنما هي "تشير إلى تلك العلاقات المتبادلة بين الوقائع، أو هي الأداة التي تنظم هذه الوقائع فتجعلها ذوات معنى ودلالة... ولا يمكن أن تصبح النظريات العلمية مطلقة، فالباحث العلمي على استعداد دائم للتخلي عن النظريات إذا استجدت وقائع على خلاف ما تفترضه القضايا والتعميمات التي تؤلف بناء النظرية، وهذا هو الطابع الدوري المميز للمنهج العلمي" [عبد الباسط عبد المعطي، 1987، 70].

ويبقى في آخر هذا الجزء أن نؤكد على العلاقة الجدلية بين النظرية والبحث، فلا يجوز أن ننحاز لأحدهما على حساب الآخر، لأن عمل من هذا القبيل من شأنه أن يشوه الحقيقة العلمية المرجوة. وفي هذا الشأن يرى "أمعن خليل عمر" في كتابه: مناهج البحث في علم الاجتماع، أن النظرية تقوم "بتنشيط البحث الاجتماعي وتفعيله، وفي الوقت ذاته يقوم البحث برصد ما تصبو إليه ودعمه وتعزيزه من برهنة للمرتكزات الفكرية التي تستند عليها، مثل المفاهيم، والنصوص، والقضايا، والقوانين، أو نقض مرتكزات نظرية أخرى تختلف معها في الرؤية والمنهج، أو تحفز باحثين لاستدراك ما أغفلته في بعض من رواها. أو تشجع بعض الباحثين على تجسيد فجوة حاصلة بينها وبين نظرية ثانية، وهذا ما حصل فعلاً عند لويس كوزر، في نظريته: الوظيفة الإيجابية للصراع الاجتماعي الذي جسر بين النظرية الصراعية والبنائية الوظيفية" [أمعن خيل عمر، 1996، 46].

من خلال هذا الطرح يحاول المؤلف أن يبرز حقيقة أساسية مفادها أنه لا توجد نظرية من دون حقائق ميدانية، تاريخية أو فكرية.

ويضيف قائلاً أن النظرية "تمارس تأثيراً ملزماً على الباحث وهو تحديد، أو طرح المشكلات التي تحتاج إلى بحث، ليس هذا فحسب بل تقود البحث إلى التأكيد على قوة العلاقة بين المتغيرات، فضلاً عن إرشادها لنتائج بحوث الباحثين نحو اختيار قوانينها أو قضاياها، وفي الوقت ذاته تقدم مقترحات حول وجود مشكلات اجتماعية مستحدثة تتطلب صياغة مشروعات لنظرية جديدة. وهكذا تتلاقى وتتفاعل النظرية مع البحث، وبالعكس (البحث مع النظرية) لأن الحقيقة الميدانية لا يمكن استكشافها إلا بهذا السياق. وبناء على ما تقدم فإنه لا تكون جدوى للنظرية ما لم تدعم من قبل بالبحوث

الاجتماعية، ولا تكون فائدة كبيرة للبحوث ما لم تطعم بإطار نظري، لأن العلاقة بينهما متفاعلة بشكل جدلي. ولما كان علم الاجتماع علما تطبيقيا فإن هذه العلاقة -الجدلية- مهمة وأساسية لأنها تجسر البحوث الاجتماعية بنظرياته... [أمعن خليل عمر، 1996، 47].

وبعد معالجته للعلاقة بين النظرية والبحث، يخلص أمعن خليل عمر إلى تقديم جملة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

1 - تعمل النظرية على توجيه البحث نحو الموضوعات الجديرة بالبحث.
2 - تساعد النظرية في تسهيل إدراك دلالة ومغزى نتائج البحث على اعتبار أن هذه النتائج ليست أجزاء منعزلة عن بعضها البعض، وإنما هي جزء من قضية أكثر تجريدا.

3 - من خلال توجيهاتها العامة التي تنطوي عليها، فإن النظرية تحدد للباحث السياق العام الذي يجري فيه بحثه.

4 - تقوم النظرية من خلال التصورات والمفاهيم التي تنطوي عليها بتوجيه عملية جمع البيانات وتحليلها.

كل ما سبق هو مجرد إشارة عابرة إلى مسألتي الموضوعية "النسبية"، والعلاقة الجدلية بين النظرية والبحث في علم الاجتماع، واللتين نكتسبان أهمية بالغة في عملية تحديد المفاهيم، وذلك على اعتبار أن هذه الأخيرة تنطوي على أبعاد نظرية وواقعية متغيرة باستمرار، واللاستزادة من التفاصيل حولهما ضرورية، خصوصا وأن كتب علم الاجتماع لا تكاد تخلو من التطرق إليهما.

وإذا كان البحث الاجتماعي يهتم بمعالجة القضايا الملحة في المجتمع، تبعا لمنهجية محددة وذلك قصد الوصول إلى نتائج أكثر واقعية ومصداقية، فإنه يبقى على الباحث الميداني أن يكون واضحا في استقراء واقع موضوع بحثه، ومن أجل ذلك عليه أن يقوم بمجموعة من الخطوات الضرورية، من بينها توصيف أو تحديد المفاهيم المتداولة في بحثه وذلك إلى جانب استخراج مؤشرات، وتشخيص متغيراته، وصياغة فروضه، وغير ذلك من الخطوات المعروفة لدى جميع الباحثين، والتي تخرج عن مجال المعالجة الحالية.

وللمفاهيم أهمية كبرى في البحث الاجتماعي، إذ أنه لا ينبغي تجاوز تحديدها في أي بحث من البحوث الاجتماعية، وإذا كنت قد تطرقت إلى أهمية البحث بالنسبة للنظرية الاجتماعية، فإنني أؤكد مرة أخرى على أن المفهوم يمثل حلقة وصل أو هو تمفصل بين النظرية والميدان، وبدونه تنتفي الصلة بين الطرفين. وعليه وجب عند تحديد المفاهيم مراعاة الأطر النظرية العامة التي تحيط بأي مفهوم.

ثانيا: لماذا المفاهيم في البحث الاجتماعي؟

يتفق الجميع على أن مفردات الواقع الاجتماعي ليست بارزة وواضحة للجميع بنفس الدرجة، فهي تختلف بناء على عدة اعتبارات يمكن تحديدها في التالي:

- (أ) - أن هذه المفردات تختلف من حيث اختلاف الراصدين لها.
- (ب) - أنها تختلف باختلاف المتخصصين فيها.
- (ج) - أنها تختلف باختلاف المتعاشين معها.

وفي هذا السياق أيضا ينبغي لفت الانتباه إلى مسألتي المرونة النسبية والموضوعية النوعية التي تميز العلوم الاجتماعية عموما، وبخاصة علم الاجتماع باعتباره الأخ الأصغر للأولى. لأنها تدرس الإنسان في المجتمع، وكليهما يتميزان بالتغير والتبدل المستمرين. ومثل هذه الخاصية تضيف على هذه العلوم نوعا من الحيوية والتجديد تفنقدهما العلوم الطبيعية، وهذه خاصية إيجابية يجب القبول بها.

والملاحظ أن كل فرع من فروع المعرفة العلمية -ومن بينها علم الاجتماع- يسعى إلى تطوير وسائله وأدواته التحليلية، وتتجلى مظاهر ذلك في مدى القدرة على التحكم والسيطرة على الميدان الذي يتناوله هذا الفرع أو يختص بدراسته. وهذا ما يعرف بالكفاءة العلمية أو "القوة المعرفية" حسب تعبير "قرانيسيس بيكون". وذلك لأن المفاهيم تلعب دورا هاما في تدعيم هذه القوة العلمية، إذ أنه "كلما تطورت صياغة المفاهيم في العلم واستطاع الباحثون تنمية تصورات جديدة دل ذلك على تقدم المعرفة العلمية وقدرتها على حل العديد من المشكلات" [محمد علي محمد، 1986، 90]. ولهذا فإن على علم الاجتماع أن يطور مفاهيمه حتى يستطيع أن يساير باقي أنواع المعرفة الأخرى من جهة، وحتى يجعل ما يتوصل إليه متصلا أو بالأحرى متمفصلا في سياق معارفه النوعية من جهة أخرى. لأن المفاهيم تشير إلى تلك الظواهر، الموجودة فعليا وواقعا، والتي يراد دراستها لمعرفة حقيقتها. وهنا يجب التنبيه إلى عدم الخلط بين المفهوم والظاهرة الفعلية، حيث أن الأول يعبر عن مستويات تجريدية للثانية.

ونظرا لكل هذا صار من الضروري ومطلوب من الباحث الاجتماعي أن يوضح مؤشرات السلوك الإنساني والقيم التي تحكمه في مجتمع معين أو جماعة بعينها، وكذلك المعاني التي يخضع لها وتكون بمثابة ما يراد دراسته في الميدان. بمعنى آخر على الباحث -كما يؤكد ذلك "معن خليل عمر"- "أن يوضح مؤشرات السلوك التي تشكل خصوصية في معناه، وتميزا في قيمته، وانفرادا في مؤشرات" [معن خليل عمر، 1996، 56].

بالاستناد لهذا القول إذن، فإن التركيز يكون على:

- (1) - الخصوصية في المعنى.
 - (2) - التميز في القيمة.
 - (3) - الانفراد في المؤشرات.
- ولكن ما ينبغي التأكيد عليه أن كل مفهوم يختلف عن غيره على الأقل في أحد تلك المستويات.

وهنا يجب أن لا ننسى التعامل في إطار البعد النظري-المفهومي المتداول في أدبيات النظرية الاجتماعية. بمعنى أننا لا نهمل في تحديد المفاهيم تلك المحددات النظرية التي تحيط بها، وقد تم التطرق إلى ذلك. ويبقى أن نشير فقط إلى أن بعض

المفاهيم تنتمي إلى نظريات محددة، ولا يصح إقحامها في بحوث نظرية أخرى. وأي خلط من هذا القبيل يدل بما لا يدع مجالاً للشك على هشاشة البحث ووهن الباحث. كما أن هناك مفاهيم أخرى يمكن أن تكون مشتركة بين مختلف النظريات.

وعلى هذا الأساس يمكن الحديث على:

(1) - مفاهيم تنتمي إلى نظريات محددة دون غيرها.

(2) - مفاهيم بينية، تقاطعية.

(3) - مفاهيم إجرائية، خاصة.

لكل هذه الاعتبارات وجب التأكيد على أن تحديد المفاهيم يساعده الباحث قطعاً في إزالة أي لبس أو غموض قد يعتري أهداف بحثه، كما ويقربه من الموضوعية ليتمكن من الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية.

ثالثاً: تعريف المفهوم:

عرفت المفاهيم محاولات تعريفية كثيرة، وهناك شبه إجماع على أنها رموز تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم. أو أنها تجريدات لأحداث واقعية. بعبارة أخرى هي بمثابة وصف مختصر لوقائع كثيرة. أو كما يعرفها "معن خليل عمر" بـ "أنها الصورة الذهنية-الإدراكية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث" [معن خليل عمر . 1996، 56]. وكل هذه التعاريف تتفق وتؤكد على علاقة المفهوم مع الواقع.

كما يذهب صالح إسماعيل إلى أن المفهوم لا يعني فقط مجموعة الصفات والخصائص التي تحدد الموضوعات التي ينطبق عليها اللفظ تحديداً يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى كما يبدو من الناحية المنطقية، وإنما يتعدى ذلك ليشمل "المعاني والمشاعر التي يستدعيها اللفظ في أذهان الناس، ولهذه النظرة الواسعة ميزة في رأينا وهي أنها تقسح المجال أمام القول بأن الغالبية العظمى من المفاهيم لا تقبل تعريفاً جامعاً مانعاً بلغة المنطق، وإنما تتسم بمرونة مطلقة لا تحدها حدود ولا تقيدتها قيود، فتتسع دلالتها أحياناً وتضيق أخرى. والمفهوم في هذه الحالة يشبه البحر الواسع الذي يجوز لكل جيل أن ينهل منه ويبحر فيه بقدر ما تسعفه طاقته" [صالح إسماعيل، 1997، 11].

فالمفاهيم قد تكون واسعة فضفاضة وعمامة كمفاهيم الحرية، المساواة، العدالة، الحق، الخير والجمال... إلخ، كما قد تكون محددة الدلالة إلى حد كبير. إلى جانب ذلك فإن المفهوم قد يتضمن أرقاماً وليس عبارات وجمل، كمفهوم العمر (فئات العمر) أو الدخل مثلاً، ورغم ذلك فإنها تحتاج إلى تحديد، فمفهوم الدخل مثلاً معايير مختلفة، منها ما هو معتمد على الراتب الشهري، ومنها ما يتحدد بواسطة الملكية، وآخر بالإرث... إلخ. وتأتي ضرورة تحديد المفاهيم في أي بحث، إلى أن الباحث (أي باحث) لا يستطيع التعرف على الظاهرة المدروسة أو المشكلة الخاضعة للدراسة إلا من خلال ملاحظاته المنظمة وإدراكاته الدقيقة. ومن المحتمل أن تكون بعض جوانب الظاهرة المدروسة

غامضة عند الآخرين، أو تحتاج إلى مزيد من التوضيف والتوضيح، وبخاصة إذا كانت الظاهرة تعكس خصوصية حالة معينة، أو فترة زمنية طارئة، أو ثقافة فرعية... الخ. كما أن بعض المصطلحات والمؤشرات المتداولة بين الناس قد تكون ذات استعمالات واحدة في أكثر من مجتمع، لكنها تختلف في معانيها أو دلالاتها أو مضامينها. أو لها جذورا تاريخية في ثقافة المجتمع، أو أن توجد بعض المفاهيم الاجتماعية التي تتطلب سلسلة من التحديدات الدقيقة والمتصلة، أو أن استعمالاتها تنعارض مع استعمالات المنهج العلمي.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الكثير من المفاهيم تتعدد معانيها وتتشعب دلالاتها، وهي التي تتطلب التحديد، إذ يرى صلاح إسماعيل في هذا السياق أن مفهوم الديمقراطية مثلا يشهد اتفاقا يقتصر فقط على معناه الاشتقاقي - اللغوي ولا يتعداه، ليعرف اختلافا فيما عدا ذلك، "إن هذا المفهوم - شأنه في ذلك شأن مفاهيم كثيرة - قد اتسعت دلالاته بحيث يبدو وكأنه مفهوم مختلف عن المفهوم الذي ابتكره فلاسفة السياسة أول الأمر. فالديمقراطية قد تعني عند كاتب معين الحرية بمعانيها المتنوعة المتعددة: حرية التعبير، والحرية السياسية، وحرية التنقل، و هلم جرا. وهي عند كاتب آخر المساواة أمام القانون، وعند كاتب ثالث تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة. وبسبب هذه المعاني المتباينة للمفهوم الواحد يحدث الخلط في أفهام الناس خلطا يتجلى عند المناقشة، فيتحدث الشخص عن معنى في ذهنه غير المعنى الذي يتحدث عنه شخص آخر. وهنا يأتي "توضيح" المفاهيم ليمثل ضرورة منهجية ومعرفية إذا أريد للحياة العقلية أن تزدهر في الأمة بأسرها" [صلاح إسماعيل، 1997، 12].

وتتطلب جميع هذه الاحتمالات من الباحث الاجتماعي أن يقوم بتحديد مضامين المفهوم و وصفه وصفا دقيقا كما هو، لا كما يفترض أن يكون عليه، خاليا من الأحكام الانطباعية للباحث (ما هو كائن لا ما يجب أن يكون). وهنا لا بد من التفريق بين المفهوم والتعريف، إذ أن الأول قد يشمل عدة تعاريف، كما أن التعريف يقتصر على إبراز الخصائص البنائية دون التركيز على الخصائص الأخرى، كذلك التي تحمل دلالات تجريدية نظرية أشمل.

يبقى أن نشير إلى أن المفاهيم هي بمثابة السكة الحديدية التي يسير عليها القطار. فكما أن القطار لا يمكنه الوصول إلى مبتغاه دون سكة حديد، فكذلك البحث الاجتماعي لا يحقق أهدافه بموضوعية إلا إذا قام الباحث بمجموعة خطوات، لعل أهمها تحديد المفاهيم.

رابعاً: شروط تحديد المفاهيم:

لكي تحقق المفاهيم الغرض منها، على الباحث مراعاة الملاحظات الآتية:

- 1 - تحديد الأبعاد الاجتماعية للمفهوم.
- 2 - وصف شامل ودقيق لمعنى أو لمعاني مضمون المفهوم، وذلك بعبارات سهلة وبسيطة ومتداولة في التراث السوسيولوجي، اخذين في الاعتبار مسألة "الحراك

المفهومي" حيث أنه قد يحدث و تتبادل بعض المفاهيم المراكز فيما بينها، بحيث يصبح المفهوم الفرعي مفهوما أصليا والعكس صحيح، سواء كان ذلك عن قصد أو دون قصد. مع الانتباه إلى ما قد يصيب المفهوم من "تغيير" أو "تحريف" في معناه. وهنا يجب التفريق بين المعنيين، بحيث أن تغيير معنى المفهوم يعد أمرا طبيعيا ولا ضرر فيه، وذلك نظرا للطبيعة المتغيرة للإنسان والمجتمع (أي تغير المناخ الثقافي الذي يعيش فيه المفهوم). أما تحريف معنى المفهوم فهي عملية خطيرة تحدث تحقيقا لمقاصد معينة ولأغراض فكرية ومعرفية تؤثر سلبا على دلالات المفهوم الحقيقية لتحوله إلى مفهوم زائف يفسد بقية المفاهيم الأخرى المشكلة للنسق المعرفي [صلاح إسماعيل، 1997، 13-38].

- 3 - الابتعاد عن الإنطباعات الشخصية والإدراكات الحسية للباحث.
- 4 - تجنب استعمال العبارات العامة والدارجة أو الأجنبية، واستعمال بدلا من ذلك لغة البحث. وحول مسألة الترجمة يشير صلاح إسماعيل إلى أنه يتعين على المترجم أن يكون على دراية تامة بالدلالات الأصلية والتاريخية للمفهوم الذي ينقله إلى العربية، كما يتعين عليه أن يكون على وعي بأصول العربية حتى يختار مقابلا دقيقا للمفهوم الأجنبي.
- 5 - ضرورة الاستعانة والإفادة من بعض المفاهيم العلمية التي تناولت نفس الموضوع.
- 6 - الاقتناع من أن تحديد المفاهيم لا يجب أن يقف عند حد التفسير والتوضيح فقط، بل يتعداه إلى مساعدة الباحث في تحديد أهداف بحثه ودراسته الميدانية، وتقريبه بشكل أكبر من الموضوعية العلمية.

خامسا: وظائف المفاهيم

- من خلال ما تطرقنا إليه سابقا من تعريف للمفهوم وشروط تحديده، يمكن أن نعدد مجموعة وظائف تتحقق من جراء تحديد المفاهيم، لعل أهمها ما يلي:
- 1 - توجيه الباحث من خلال تحديد المفاهيم للمنظور وتعيينها نقطة الانطلاق، بحيث يسهل إدراك العلاقات بين الظواهر.
 - 2 - تحديد العمليات والإجراءات الضرورية لملاحظة تلك الفئات والمتغيرات التي يمكن أن تمدنا بمعلومات أكثر عن موضوع الدراسة.
 - 3 - المساعدة على توضيح كيفية إجراء الملاحظات، وذلك لما ينطوي عليه المفهوم من خصائص تعين الباحث على تحقيق أهدافه.
 - 3 - السماح بإجراء الاستنتاجات العلمية، فعن طريق الاستنباط وباستخدام قواعد المنطق يمكن أن نعمم من المفاهيم التي طورناها على حالات أخرى. كما يمكن أن يتعلق التعميم بالمستقبل فيتخذ صورة التنبؤ واستشراف المستقبل.

سادسا: أنواع المفاهيم:

توصلنا إلى أن المفاهيم هي بمثابة تصورات مجردة لا تكسب معناها إلا من خلال

ظواهر تتحقق في الواقع. وحقيقة الأمر أن مسألة المعنى في علم الاجتماع هي مسألة شائكة، وتطرح كذلك إشكالية الموضوعية. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات وغيرها يمكننا أن نحدد اتجاهين حول ما ينبغي أن يكون عليه تحديد المفاهيم وتعريفاتها. فهناك أولاً، الاتجاه الواقعي والذي يستند أساساً على البعد الإجرائي. وثانياً، الاتجاه التصوري، الذي يقوم على أطر عامة ترتكز على رؤى نظرية متباينة في غالبيتها: "إن المفاهيم تختلف من حيث درجة التجريد المتضمنة في محتوى كل مفهوم، فهناك مفاهيم تشير إلى أشياء تتحقق في الواقع، وأخرى تشير إلى أحداث ملموسة، وثالثة تشير إلى العلاقات بين الأشياء أو بين الأحداث، وتعد المفاهيم من النوع الأخير هي أعقد أنواع المفاهيم وأكثرها تجريداً... لذلك يصبح من الضروري وضوح العلاقة بين التصور وبين ما يشير إليه في الواقع" [محمد علي محمد، 1986، 92].

وإذا كان هذا الاقتباس يعدد ثلاثة أنواع من المفاهيم من حيث مستوى تجريدها، فإنها من حيث مدلولاتها النوعية يمكن حصرها في النوعين السالفي الذكر. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين المفاهيم العامة المحددة والمتضمنة تحديداً نظرياً غير مستخلصة من واقع الحدث الاجتماعي وتعرف بالمفاهيم النظرية وبين المفاهيم الإجرائية النابعة من واقع التجريب الميداني. والتورط في التطرف (أي اعتماد نوعاً من المفاهيم والتجاهل التام لغيرها) في كلتي الحالتين يجب تفاديه، والأهم هو الطريق الوسط الذي يراعي البعدين دون تجاهل أي منهما.

سابعاً: الفرق بين المفاهيم العامة والإجرائية

عرفنا أن هناك نوعين من المفاهيم: مفاهيم عامة أو نظرية (Theoretical concepts)، ومفاهيم إجرائية (Operational concepts). فالمفاهيم العامة هي تلك التي تكون أكثر تجريداً، بحيث توصف بأنها منطقية ومعقولة، وذلك لأنها تكون قد خضعت للاختبار الميداني من طرف العديد من المنظرين (الباحثين)، بعد أن تكون قد تمت صياغتها صياغة علمية من طرف باحث-منظر أولاً، ثم صارت مقبولة من الجميع، لكونها لا تعبر عن مجتمع بعينه أو فترة زمنية محددة، كما أنها غير مؤقتة ولا طارئة. ونجد أن كل تلك المفاهيم السوسيولوجية العامة يمكن إدراجها تحت هذا النوع من المفاهيم وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن أن نذكر: التغيير الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، البناء الاجتماعي، النسق الاجتماعي، الحراك الاجتماعي، الصراع، التطور، التقدم، التحديث، الثقافة، الحضارة والعولمة... الخ. باختصار إن مفاهيم توجد في كافة المجتمعات الإنسانية ولو بدرجات متفاوتة، من مجتمع لآخر، من حيث الدرجة وليس النوع. فالحراك الاجتماعي موجود في كل المجتمعات (ما يختلف فقط هو درجة الحركة)، فهناك مثلاً حراك اجتماعي أفقي في المجتمعات البدائية، وحراك اجتماعي عمودي في المجتمعات المتقدمة. إلى جانب الصاعد والهابط فيهما معاً.

أما المفاهيم الإجرائية فهي تلك التي تكون في الغالب مستقاة من واقع البحث ذاته،

أي أنها تتصف بخصوصية اجتماعية متميزة تجعلها تختلف عن مثيلاتها في مجتمعات أخرى، كمفهوم الانحراف مثلا، ولهذا السبب بالذات لا بد على الباحث أن يحددها بدقة استنادا لمعطيات الزمان والمكان قبل كل شيء. "إن مثل هذه المفاهيم يحتاج إلى مصادر تجريبية يمكن ملاحظتها بشكل مباشر ووصف الوحدات المكونة لها، فهي أشبه بالمقاييس يستخدمها الباحث في قياس ظواهر دراسته لأنها تتطلب تحديدا وصفا وحقيقا لها مستخلصا من واقعها التجريبي، وفي هذه الحالة نستطيع أن نجد مفاهيم اجتماعية واحدة، لكنها مختلفة في تحدياتها لاختلاف طبيعة مجتمع الدراسة ونوعه. فمثلا جنوح الأحداث يحدد إجرائيا في مجتمع معين وفترة زمنية معينة بشكل معين، وبعد فترة زمنية أخرى يحدد بشكل آخر حتى داخل المجتمع نفسه. والسبب يرجع إلى تغيير مواقف المجتمع ورؤيته للظاهرة نفسها. وقد تعد بعض أنماط السلوك جانحة في مجتمع ولا تعد جانحة في مجتمع آخر في الفترة الزمنية ذاتها التي يعيشها المجتمعان" [عدنان أحمد مسلم، 1993، 20-21]. فما يعتبر جنوحا في الجزائر أو أية دولة عربية إسلامية هو ليس كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية أو أية دولة أخرى لا تؤمن بنفس القيم الاجتماعية.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بعض المفاهيم قد تحمل خاصية ازدواجية في قيمها ودلالاتها، أي أنها تتضمن معنيين، فعندما نقول الحراك الاجتماعي مثلا، فإن ذلك قد يعني الحراك الأفقي، كما قد يعني الحراك العمودي. وكذلك فإن مفهوم الجنس قد يعني الذكر، مثلما قد يعني المؤنث. كما أن مفهوم المنطقة السكنية قد يدل على المنطقة السكنية الحضرية، أو المنطقة السكنية الريفية، وهكذا دواليك. إلى جانب كل هذا فإن هناك بعض المفاهيم قد تدل على الكثير من الاحتمالات، فعندما نستعمل مفهوم الحالة العائلية مثلا، فإن ذلك قد يعني: الأعراب، المتزوج، المطلق أو الأرملة. ويطلق على هذا النوع من المفاهيم اسم "المفهوم المتفرع"، وذلك إلى جانب "المفهوم الثابت" وهو الذي يحمل قيمة واحدة. وهنا يجب التنبيه إلى ضرورة تجنب التعامل مع البديهيات التي تجاوزها علم الاجتماع واعتبارها بمثابة مفاهيم إجرائية أو عامة تستدعي التحديد مثل: المجتمع، الفرد، الأسرة، المدرسة، الذكر، الأنثى... الخ. (فهي بديهيات وليست مفاهيم).

وسأحاول لاحقا توضيح بعض أوجه الشبه والاختلاف التي قد تتجلى بين نوعي المفاهيم (العامة والإجرائية)، وذلك بالاعتماد على ما أورده "معن خليل عمر" في كتابه: مناهج البحث في علم الاجتماع، ص. 60:

- 1- المفاهيم النظرية تعكس السلوك الإنساني بشكل عام، في حين تعكس المفاهيم الإجرائية السلوك الإنساني بشكل خاص.
- 2- المفاهيم النظرية لا تعكس مجتمعا واحدا بل جميع المجتمعات، أما المفاهيم الإجرائية فإنها تعكس مجتمعا واحدا وليس كل المجتمعات.
- 3- المفاهيم النظرية لا تخضع لفترة زمنية محدودة، في حين تخضع الأخرى لفترة زمنية محدودة.

- 4 - المفاهيم النظرية لا تنحصر بقعة معلومة الأبعاد، في حين العكس بالنسبة للمفاهيم الإجرائية، إذ تنحصر في بقعة معلومة الأبعاد.
 - 5 - المفاهيم النظرية مرنة في تعابيرها، أما الإجرائية فهي مجردة وجافة في تعابيرها.
 - 6 - المفاهيم النظرية دائمة وغير مرهونة بظرف ومكان معينين، في حين أن المفاهيم الإجرائية ظرفية ومرهونة بظروف دراستها.
 - 7 - المفاهيم النظرية وصفية عامة، والأخرى واقعية تجريبية.
 - 8 - المفاهيم النظرية يصعب على الباحث السيطرة عليها، أما المفاهيم الإجرائية فبإمكان الباحث السيطرة عليها والتحكم فيها.
- خلاصة القول أن عملية تحديد المفاهيم تكتسي أهمية بالغة في البحث الاجتماعي، والاستغناء عنها في أي بحث علمي يعتبر تقصيرا منهجيا يجب تفاديه. وإذا كانت عملية تحديد المفاهيم لا غنى عنها من قبل أي باحث، فيجب التذكير مرة أخرى، على تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا وبوضوح تام وعبارات بسيطة لا تقبل التساؤلات، وذلك بالاستناد للواقع ودون تجاهل للثرات النظري السائد.

أهم المراجع المعتمدة

- 1- حسن الساعاتي: تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982.
- 2- عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
- 3- عدنان أحمد مسلم: البحث الاجتماعي الميداني، خطوات التصميم والتنفيذ، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1992-1993.
- 4- محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.
- 5- معن خليل عمر: الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983.
- 6- معن خليل عمر: مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.
- 7- صلاح إسماعيل: "دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية"، إسلامية المعرفة، السنة الثانية، العدد الثامن، أبريل 1997.